مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/2/18

لماذا لم يعد صحيحاً إبقاء ملف حزب العمال الكردستاني قضية هامشية في أولويات الأمن القومي العراقي؟

د. علي بشار اغوان

● تقدير موقف

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

لماذا لم يعد صحيحاً إبقاء ملف حزب العمال الكردستاني قضية هامشية في أولويات الأمن القومي العراقي؟

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / الأمن والدفاع، السياسة الداخلية والخارجية

د. علي بشار اغوان / أستاذ جامعي وباحث في مجال العلاقات الدولية والشؤون

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

---

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

منذ اللحظة الأولى لظهور حزب العمال الكردستاني في تركيا أواخر سبعينيات القرن الماضي، أدركت الدولة التركية أن الصراع مع هذا التنظيم لن يكون قابلاً للحسم السريع، كونه حزباً عقائدياً أيديولوجياً يوظّف قضيةً عمرها عشرات السنين، ويشعر أصحابها بظلمٍ كبير؛ لذلك أدركت الدولة التركية أن المواجهة مع الحزب لن تكون طويلةً فقط، بل إنها لن تكون أمنيةً فحسب، بقدر ما أنها مواجهة شاملة تشابكت فيها الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، خاصة في مناطق جنوب شرق الأناضول التي عانت تاريخياً من اختلالات تنموية وبنيوية عميقة. وفي ظل حرب استنزاف مفتوحة وموسّعة، لم تكن البيئة الداخلية التركية مهيأة لتحقيق نصر نهائي وحاسم، بقدر ما كانت مهددة بالانزلاق نحو استدامة عدم الاستقرار.

وعلى إثر ذلك، تبلورت داخل دوائر صنع القرار التركية قناعةٌ مبكرة مفادها أن كلفة الصراع الداخلي، إذا ما استمرت ضمن الجغرافيا التركية فقط، ستظل مرتفعة سياسياً واقتصادياً وأمنياً. ومن هنا برز التفكير الأمني التركي في خيارٍ بديل، وهو: إزاحة مركز ثقل المواجهة خارج الحدود، لتوزيع أعباء هذه القضية على الدول التي يتواجد فيها الأكراد، وليس فقط في تركيا؛ حيث كان الهدف هو تخفيف الضغط عن الداخل التركي، وفتح المجال أمام سياسات تنموية وأمنية أكثر استقراراً، مع الإبقاء على الحزب في حالة استنزاف دائم ضمن بيئات احتواء خارجية.

أولاً: مراحل التعاون الأمني وما بعد استراتيجية تصدير الصراع

لم تحسب الدولة التركية بعمق كل التكاليف التي أدّت إلى دفع الحزب نحو التواجد في بيئات خارجية منذ نهاية ثمانينيات القرن المنصرم، حيث كان الاعتقاد سائداً أن هناك جهوداً جماعية من قبل سوريا والعراق وإيران سيتم ترسيمها لمكافحة هذا التنظيم، وتحمل الأعباء الجماعية جرّاء انتشاره الأمني، على اعتبار أنه حزب يريد أن يقسم هذه الدول الأربع في بداية نشوئه. لكن هذا لم يحدث بشكل مباشر — أقصد تحمّل الأعباء بصورة جماعية — منذ بداية تأسيس الحزب لقواعد القيادة والتعبئة في نهاية ثمانينيات القرن الماضي؛ حيث اضطرت الدولة التركية إلى تطوير سلوك أمني متعدد الطبقات للتعامل مع الحزب خارج الحدود، نتيجة لعدم شعور الدول الأخرى بوجود تهديد كبير من عناصر الحزب على أراضيها، فضلاً عن توظيف هذه القضية كملف سياسي ضد تركيا، وهذا لم يكن ضمن الحسابات التركية آنذاك.

وهكذا، أخذت الاستراتيجية التركية في التعامل مع الحزب تتحول تدريجياً من نمط قتال داخلي مركّب – يجمع بين الأمني والاجتماعي والسياسي – إلى نمط قتال خارجي انتقائي، بسبب عدم نجاح إشراك الآخرين في استراتيجية تحمّل الأعباء، يقوم على العمل الاستخباري والضربات المحدودة واستهداف البنية القيادية واستنزاف القدرات، دون الانخراط في مواجهات شاملة طويلة الأمد. وقد أسهمت هذه المقاربة، بدرجات متفاوتة من النجاح، في تحقيق قدر من الاستقرار الأمني داخل تركيا، لكنها

في المقابل أدّت إلى تدويل الصراع، وجعل تكاليفه كبيرة، وتحويله إلى شمال العراق، ثم لاحقاً إلى شمال سوريا، حيث أصبحت هذه المناطق ساحات اشتباك بديلة عن الساحة الداخلية. ولما أصبح الصراع لا يشمل الداخل التركي فقط، بقدر ما صار يشمل الساحات الخارجية الإقليمية، صارت تداعيات هذا الفعل تستدعي دخول أطراف كثيرة إقليمية ودولية إلى هذه المساحة، وأصبحت تركيا أمام جماعة يتم استخدامها بالضد من الأمن القومي التركي، تارة بصورة غير مباشرة من قبل الولايات المتحدة وإيران والدولة السورية قبل عام 2024، وتارة بصورة مباشرة وواضحة. وهذا ما قاد إلى تركيز تركيا على تطوير مراحل مختلفة للتعامل مع الحزب، لاسيما في العراق، وعلى النحو الآتي:

1. مرحلة 1992 – 2003: الاحتواء والمنع الاستراتيجي

تمثل مرحلة ما بعد عام 1992 نقطة تحوّل مفصلية في إدراك تركيا لمعادلة الأمن القومي على حدودها الجنوبية، ولا سيما في شمال العراق. فمع تداعيات حرب الخليج الثانية، وانسحاب الدولة العراقية فعلياً من مناطق واسعة شمال خط العرض 36، وجدت تركيا نفسها أمام واقع جيوسياسي جديد تمثّل بالفراغ السيادي الآخذ في التشكل، تتحرك داخله قوى كردية محلية ما تزال غير موثوقة في تلك اللحظة، وتتسلل عبره تنظيمات مسلحة عابرة للحدود خشيت تركيا أن تستحوذ على السلطة في مناطق العراق الفارغة سيادياً، وعلى رأسها حزب العمال الكردستاني.

ومن هنا تشكّلت الرؤية التركية خلال هذه المرحلة حول ثلاثة هواجس مركزية مترابطة ببعضها، حكمت سلوك الدولة التركية إقليمياً وحددت سقف تدخلها، وجاءت على النحو الآتي:

- أول هذه الهواجس تمثّل في منع انتقال تجربة الحكم الذاتي الكردي في إقليم كردستان العراق إلى الداخل التركي، ليس من باب الخوف من العدوى الجغرافية فقط، بقدر ما كانت تخشى من خطر إعادة تعريف الهوية السياسية للأكراد الأتراك على أسس عابرة للدولة القومية. فوجود كيان كردي ناشئ، حتى وإن كان هشّاً وغير مكتمل السيادة، كان كفيلاً – في نظر صانع القرار التركي – بإعادة فتح الأسئلة المؤجلة حول المركز والأطراف، والاندماج القسري، وشرعية النموذج القومي الكمالي ذاته. وقد تداركت تركيا هذا النموذج إلى حدٍّ كبير واحتوته في سوريا بعد وصول الشرع إلى السلطة عام 2024، حيث أنهت أي رغبات وتطلعات لإقامة حالة من حالات الحكم الذاتي في سوريا مشابهة للحالة العراقية بعد عام 1992.
- أما الهاجس الثاني، فتمثّل في منع حزب العمال الكردستاني من تحويل شمال العراق إلى كيان سياسي–أمني مستقل، أو ما يشبه المنطقة الخلفية الآمنة التي تسمح له بإعادة إنتاج نفسه عسكرياً وتنظيمياً؛ حيث لم تكن الدولة التركية تمانع من بقاء الحزب في كهوف قنديل وهو يتعرض لضربات مستمرة، لكن الخشية أن يخرج من الكهوف ويسيطر

على المدن والجوانب الإدارية والأمنية، وهذا ما حدث في سنجار بعد عام 2015. كانت أنقرة تدرك أن المشكلة لم تكن فقط في وجود مقاتلين عابرين للحدود، بل في إمكانية تشكّل بنية مؤسسية موازية للقيادة والتمويل، فضلاً عن الحاضنة الاجتماعية وشبكات الدعم الإقليمية؛ لذلك سارعت تركيا إلى إنهاء ملف «قسد» في سوريا مطلع عام 2026 من خلال دعم جهود الرئيس السوري أحمد الشرع، ومنع تطور الحالة الكردية في سوريا بصورة متقدمة، لاسيما وأن «قسد» تُقاد بدرجة كبيرة من قبل الجناح القنديلي المباشر.

- أما الهاجس الثالث، والأكثر عمقاً، فكان الحفاظ على وحدة الأراضي التركية في لحظة إقليمية مضطربة، ترافقت مع تصاعد الخطاب القومي الكردي، وتراجع قدرة الدولة المركزية العراقية بعد عام 2003، وتزايد الحديث الدولي – ولو ضمنياً – عن حق تقرير المصير. في هذا المناخ، كانت تركيا تخشى أن يتحول شمال العراق إلى سابقة سياسية وقانونية تُضعف سرديتها السيادية، وتفتح الباب أمام ضغوط دولية مستقبلية.

انطلاقاً من هذه الهواجس، صاغت تركيا مجموعة أدوات عملية اتسمت بالبراغماتية والانتقائية، دون الانزلاق نحو احتلال دائم أو إدارة مباشرة للأرض، فقد اعتمدت على:

- أولاً، تنسيق سياسي وأمني مباشر مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، وعرفته كشريك محلي قادر

على موازنة نفوذ حزب العمال ومنع تمدده بشكلٍ أو بآخر، وضمان عدم تحوّل الإقليم إلى قاعدة معادية صلبة.

- وثانياً، لجأت تركيا إلى توغلات عسكرية متكررة داخل شمال العراق، اتسمت بأنها محدودة زمنياً وجغرافياً، ومُصممة لإرسال رسائل ردعية أكثر من تحقيق مكاسب ميدانية دائمة. كانت هذه العمليات تهدف إلى إرباك الحزب وتدمير بعض بنيته التحتية، ومنعه من الشعور بالأمان الاستراتيجي، دون التورط في مستنقع طويل الأمد قد يستجلب ردود فعل إقليمية ودولية معاكسة.
- وثالثاً، عملت تركيا على استهداف البنية الاجتماعية والمالية لحزب العمال الكردستاني، سواء عبر الضغط على شبكات الإمداد، أو تقويض علاقاته مع العشائر المحلية، أو ضرب قنوات التمويل، إدراكاً منها أن الصراع لا يُحسم بالسلاح وحده، بل بتجفيف البيئة التي تسمح للتنظيم بالاستمرار.

وبذلك، يمكن توصيف الرؤية التركية في هذه المرحلة على أنها رؤية ردعية دفاعية بامتياز؛ إذ لم يكن الهدف السيطرة على الأرض أو إعادة تشكيلها سياسياً، بل منع تشكّل بيئة حاضنة مستقرة، وإبقاء شمال العراق في حالة سيولة مضبوطة، لا تسمح بولادة كيانٍ معادٍ مكتمل الأركان، ولا تنزلق في الوقت ذاته إلى فوضى شاملة تهدد الأمن القومي التركي بشكل مباشر.

2. مرحلة 2003 – 2012: الفراغ الاستراتيجي والضربات الاستباقية

شكّل الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003 لحظةً فاصلة في البنية الذهنية للأمن القومي التركي، وذلك بسبب إعادة تشكيل كامل المعادلة الإقليمية على الحدود الجنوبية لتركيا. فقد أدى انهيار الدولة العراقية وتفكك مؤسساتها العسكرية والأمنية إلى نشوء فراغ سيادي واسع، سرعان ما تحوّل إلى فضاء مفتوح أمام الفاعلين غير الدولتيين، وفي مقدمتهم حزب العمال الكردستاني.

هذا الفراغ مكّن الحزب من تأسيس مساحات قوة معمّقة في جبال قنديل والزاب والخابور، وهي مناطق وعرة بعيدة عن السيطرة المركزية. وفي هذه المرحلة، أدركت أنقرة أن الأدوات التقليدية التي اعتمدتها في مرحلة ما قبل 2003 لم تعد كافية؛ فلم يعد ممكناً الاكتفاء بسياسة المنع أو الردع الموضعي في ظل غياب دولة عراقية قادرة – أو راغبة – على ضبط حدودها الشمالية، وتراجع قدرة الفاعلين المحليين الأكراد على احتواء حزب العمال أو موازنته بشكل فعّال. وهنا بدأ التحول المفاهيمي الأهم في الاستراتيجية التركية.

بموجب هذا التحول، بدأت الدولة التركية ضرب قدرات الحزب بشكلٍ مستمر قبل أن تتحول إلى تهديد فعلي، نتيجةً لهذا الفراغ في العراق. وقد شهد دور الاستخبارات التركية توسعاً غير مسبوق، سواء على مستوى جمع المعلومات البشرية والتقنية، أو على مستوى بناء شبكات نفوذ محلية، أو التنسيق الاستخباري مع

أطراف إقليمية ودولية، في مقدمتها الولايات المتحدة في بعض المراحل. كان الهدف المركزي في هذه المرحلة إبقاء التنظيم في حالة لا استقرار دائم، أي حرمانه من القدرة على التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى، وتعطيل محاولاته لبناء قيادة متماسكة، أو تحويل مناطق نفوذه إلى عمق آمن ومستدام؛ فالتنظيم الذي يُجبر على الانشغال بالبقاء يصبح أقل قدرة على المبادرة، وأكثر عرضة للتآكل الداخلي.

3. مرحلة 2012 – 2026: القلق الاستراتيجي المزمن

تمثل مرحلة 2012 – 2026 إحدى أكثر المراحل تعقيداً وإرباكاً في الحسابات الأمنية التركية، إذ دخلت الدولة التركية خلالها في حالة يمكن توصيفها بـ «القلق الاستراتيجي المزمن». ويعود ذلك إلى التحول النوعي في موقع حزب العمال الكردستاني داخل شمال العراق، حيث لم يعد الحزب تنظيماً مسلحاً مطارداً يعمل في هوامش جغرافية معزولة، بقدر ما أصبح فاعلاً متطوراً بشكل تدريجي، يمتلك شبكات اجتماعية ونفوذاً محلياً متراكماً في عدد من المناطق الحساسة. خلال هذه المرحلة، نجح الحزب في بناء علاقات اجتماعية متشابكة في جبال قنديل، وفيشخابور، وزاخو، وجبل سنجار، مستفيداً من الفراغات السيادية وضعف السلطة المركزية، وتعقيدات المشهد المحلي. وقد تعزّز هذا الحضور بشكل خاص بعد مشاركته في بعض المراحل في القتال ضد تنظيم داعش، ما وفر له قدراً من القبول الاجتماعي، لا سيما داخل المكون الإيزيدي في سنجار، حيث جرى تقديم الحزب كقوة

حماية في لحظة انهيار أمني شامل. أسهم هذا التطور في انتقال حزب العمال إلى شريك اجتماعي محلي مؤثر في بعض مناطق شمال العراق، يمتلك نفوذاً سياسياً واجتماعياً وقدرة على التأثير في التوازنات المحلية. ونتيجة لذلك، اتسع نطاق نشاطه وتنوعت أدواته، وخرج تدريجياً من إطار التنظيم المطارد إلى فاعل شبه مؤسسي قادر على إعادة إنتاج نفسه ضمن بيئة إقليمية مضطربة، مستفيداً من شبكات المال والاقتصاديات الحدودية والتهريب.

بنفس الوقت، أدركت الدولة التركية أن الاكتفاء بسياسات الاحتواء أو الردع المحدود لم يعد ينفع لوحده، وأصبحت بحاجة ماسة لتطوير طريقة تعامل جديدة ومختلفة لاحتواء هذا التنظيم. فقد تعاظم النفوذ الاجتماعي للحزب ليصبح تهديداً مضاعفاً، لا يقتصر على البعد العسكري فحسب، بل يمتد إلى شرعنة حضوره وتحويله إلى جزء من الواقع المحلي، بما يقلّص فعالية الضربات التقليدية على المدى البعيد. ومن هنا، اتجهت الدولة التركية إلى اعتماد سياسة تقوم على الضغط المستمر وتراكم الاستنزاف، بهدف منع الحزب من تثبيت هذا التحول وتحويله إلى مكسب استراتيجي دائم. وقد كثّفت تركيا من استخدام أدواتها المتقدمة، وفي مقدمتها الطائرات المسيرة، والعمل الاستخباراتي العابر للحدود، والعمليات الخاطفة، والإنزالات العسكرية المحدودة. ولم يكن الهدف من هذه العمليات القضاء الفوري على الحزب، بقدر ما كان إبقاؤه في حالة عدم استقرار مزمن، ومنعه من التحول إلى فاعل سياسي–اجتماعي راسخ داخل العراق، أو من بناء عمق إقليمي محمي. إن

هذه المرحلة كرّست انتقال الصراع إلى مستوى أكثر تعقيداً، حيث باتت المواجهة تدور حول الشرعية والمجال الاجتماعي والأمني والاستراتيجي كذلك.

ثانياً: مقاصد وزير الخارجية التركي هاكان فيدان حول ضرورة استفادة العراق من الدرس في سوريا

في ضوء السياق التطوري السوري، وحسم دمشق عملية تقليص نفوذ قوات سوريا الديمقراطية «قسد» مطلع عام 2026، تطمح الدولة التركية إلى المزيد من تقليص مساحات العمل والنفوذ لحزب العمال الكردستاني في العراق. وقد جاء حديث وزير خارجية تركيا عن ضرورة أن يتعلم العراق الدرس من سوريا بعد ورود تقارير تركية عديدة تشير إلى أن جزءاً كبيراً من قيادات «قسد»، وبالتحديد قيادات حزب العمال الكردستاني، تم نقلهم إلى العمق العراقي في مناطق قنديل وجبل سنجار. ويبدو أن هذا التطور يحفّز مؤسسات التخطيط الأمني التركية لإطلاق استراتيجية جديدة تتعلق بمكافحة عناصر الحزب وكتم إمكانياته.

قوة تركيا وإطلاق يدها على الملف السوري بهذا الشكل، والحديث بقوة عن العراق، يبدو أنهما نتجتا عن تفويض وظيفي من الولايات المتحدة لها. جاء هذا التفويض خلال آخر لقاء جرى بين الرئيس الأميركي دونالد ترامب والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، حيث تم الاتفاق على دعم الرئيس التركي لاتفاقية السلام

في غزة، وتسويق الاتفاق على أنه نجاح أميركي في المنطقة، مقابل منح تركيا الضوء الأخضر لتصفية ملف «قسد» في سوريا عبر دعم الشرع لقرار إعادة بسط نفوذه على الجغرافية السورية بشكل شبه مركزي كامل، خصوصاً في مناطق شرق الفرات.

بنفس السياق، يبدو أن تركيا تعمل على نقل ملف حزب العمال الكردستاني في العراق إلى منطقة حسم كبيرة، حيث إن تحذيرات هاكان فيدان للعراق وحديثه عن ضرورة الاستفادة من الدرس السوري تحمل دلالات عديدة، قد تشمل:

1. إطلاق عملية عسكرية جديدة وكبيرة في المرحلة القادمة لإيقاف قدرات حزب العمال الاقتصادية والسياسية، خصوصاً العابرة للحدود.
2. إطلاق عملية أمنية واسعة تشمل عمليات إنزال واغتيالات مباشرة عبر الطائرات المسيرة، وتوغّل عميق عبر العناصر الاستخباراتية لتحييد قيادات الحزب وعناصره المهمين.

ثالثاً: ما يجب فعله عراقياً!

في ضوء هذه المعطيات والنوايا والتحليلات، بات من الضروري نقل ملف حزب العمال الكردستاني من كونه تهديداً ثانوياً للعراق إلى ملف أمني مستدام يتعلق بالاستقرار القومي العراقي. إذ إن أي فعل عسكري تركي انفرادي تجاه مناطق تمركز عناصر حزب العمال في العراق سيشكّل بشكل مباشر انتهاكاً للسيادة العراقية، وهو ما يترتب عليه إحراج كبير للعراق بسبب عدم وجود

قدرة حقيقية على منع تركيا من تنفيذ مثل هذه العمليات التي تنتهك السيادة بشكل واضح. وهذا بدوره سيسهم في وضع العراق في موضع ضعيف، داخلياً وخارجياً.

بنفس الوقت، يحتج الأتراك دوماً على العراقيين بالقول إن العراق لا يقوم بما يجب فعله تجاه هذه المنظمة المحظورة في العراق فقط، والموضوعة على لائحة الإرهاب في تركيا. إذ إن أمن البلدين يمثلان تهديداً مستمراً، وبدون التعاون المشترك في هذا الملف، ستتجه تركيا إلى اتخاذ إجراءات فردية تتعلق بأمنها القومي فقط. وهذا السلوك قد يربك العلاقات العراقية–التركية بشكل كبير، خصوصاً إذا تحوّل إلى عمل كبير ومستدام، وامتدّ إلى مناطق عراقية غير تلك التي تم تنظيم عمليات التوغّل فيها عبر اتفاقيات سابقة موقعة بين البلدين.

على هذا النحو، بات من الضروري تنسيق الجهود بشكل متقدم عبر غطاء بروتوكولي أمني وسياسي مستدام، يرتكز على النقاط الآتية:

1. حسم قرار مواجهة نفوذ هذا الحزب في العراق، وعدم تركه يتحرك في مساحات جغرافية عراقية تضع السيادة العراقية في إحراجات كبيرة أمام الداخل والخارج. يجب أن يشمل هذا الحسم عمليات تطهير اجتماعية مباشرة، وإتمام هذه العمليات لإخراج العراقيين من إطار توظيف الحزب لهم، لاسيما أولئك الذين يتواجدون في مؤسسات إدارية وأمنية عراقية ويرتبطون ارتباطاً فكرياً بالحزب، وهو

أمـر واضـح ومثبـت لـدى أغلـب الأجهـزة الأمنيـة العاملـة فـي مناطـق تواجـد الحـزب.

2. التنسـيق المبـاشر مـع الجانـب التركـي عـبر إطـار عمـل أمـني جديـد أو بروتوكـول تعـاون يقـوم عـلى أسـاس أن أي فعـل عسـكري تركـي تجـاه هـذه المناطـق يجـب أن يخضـع لموافقـة بغـداد بشـكل مبـاشر. وبـدون هـذه الموافقـات، سـيتم اعتبـار هـذا الفعـل اعتـداءً مبـاشراً عـلى أراضي وسـيادة العـراق. ولعل تركيـا لـم تلـتزم طـوال الفـترات السـابقة بهـذا الإجـراء، لكـن مـا يمكـن أن يقدمـه العـراق مـن تعـاون فـي هـذا الملـف مـع الجانـب التركـي سيسـمح بشـكل كبـير بإلـزام تركيـا بهـذا المسـار. بمعـنى أدق، إذا تقـدّم العـراق خطـوة باتجـاه تقليـص نفـوذ الحـزب، سـيتمكن مـن إلـزام الجانـب التركـي بسـلوكيات منضبطـة ومنسـقة بشـكل مسـبق، بحيـث ينتهـي الفعـل الفـردي التركـي، ويتحـوّل إلى مظلـة عمـل أمـني تشـترك فيهـا تركيـا والعـراق، وربمـا سـوريا في وقـت لاحـق، مـن أجـل التعـاون فـي هـذا الملـف.

3. يشـكّل الإطـار القانونـي المدخـل الأسـاسي لأي مقاربـة عراقية متماسـكة في التعامـل مـع ملـف حـزب العمـال الكردسـتاني، إذ إن تصنيـف الحـزب كتنظيـم محظـور فـي القـرارات الأمنيـة العراقيـة وحدهـا لـم يعـد يوفـر للدولـة قـدرة عـلى التحـرك نحـو إلـزام تركيـا بمسـار تعاونـي ناضـج. يمكـن وضـع هـذا الحـزب عـلى لائحـة الإرهـاب العراقيـة، كـون عنـاصره يعـبرون الحـدود

ويهددون الأمن بصورة غير قانونية، ويشتركون في عمليات تهريب تهدد الأمن القومي العراقي. لكن قبل إدراجه على هذه اللائحة، يمكن عقد صفقة استراتيجية شاملة مع تركيا تشمل حلحلة ملفات كبرى، منها ملف المياه. بمعنى أن وضع الحزب على لائحة الإرهاب لا يجب أن يكون مجانياً من قبل العراق، بقدر ما يجب أن يقترن بمقابل يقدّمه الجانب التركي، ويمكن أن يكون هذا المقابل اتفاقاً مائياً واضحاً وصريحاً طويل الأمد، يضمن للعراق بناء استثمارات مائية عملاقة في المرحلة القادمة، دون البقاء ضمن مظلة الضغط المائي التركي. هذا الإطار يعني ربط جميع الإجراءات الأمنية والإدارية والقضائية بمرجعية قانونية وطنية، سواء ببعدها الداخلي أو الخارجي، بما يضمن انسجام القرار السياسي مع أدوات التنفيذ الميداني. كما يمنح هذا التفعيل العراق قدرة أكبر على الدفاع عن سياساته أمام الأطراف الإقليمية والدولية، ويضع أي تنسيق أمني مع تركيا ضمن إطار قانوني منظم، يحفظ للعراق موقعه كدولة صاحبة قرار.

4. إعادة تنظيم إدارة المناطق الحدودية، حيث تمثل المناطق الحدودية الشمالية إحدى أبرز نقاط الضعف في المعادلة الأمنية العراقية، نتيجة تقاطع الجغرافيا الوعرة مع هشاشة الإدارة واختلاف مستويات السيطرة. بات من الضروري إعادة تنظيم هذه المناطق وفق مقاربة شاملة تتجاوز

البعد العسكري، من خلال تعزيز الحضور المؤسسي للدولة بمختلف أشكاله: الأمني، الإداري، والخدمي. إذ إن وجود مؤسسات فاعلة، وبنية تحتية مستقرة، وفرص اقتصادية محلية يسهم في تقليص المساحات التي يستثمرها حزب العمال لبناء نفوذ اجتماعي أو لوجستي.

5. إدارة العلاقة مع إقليم كردستان العراق، إذ يمثل الإقليم عنصراً محورياً في هذا الملف، بحكم الجغرافيا وتداخل الصلاحيات وتعدد مراكز القرار. إدارة العلاقة بين بغداد وأربيل في هذا السياق تتطلب صيغة تنسيق مؤسسية واضحة، تقوم على توزيع دقيق للأدوار والمسؤوليات، وتوحيد الموقف السياسي والأمني تجاه نشاط حزب العمال. إن غياب هذا التنسيق يحوّل التباينات الداخلية إلى نقاط ضعف تستغلها الأطراف غير الدولتية لتوسيع هامش حركتها، أما وجود إطار مشترك فيسمح بضبط المساحات الرمادية، ويمنح الدولة العراقية، على مستوييها الاتحادي والإقليمي، قدرة أكبر على التحكم بالملف ومنع تدويله أو استخدامه كورقة ضغط متبادلة.

6. بناء قناة تواصل ثلاثية، في ظل تشابك المصالح وتداخل الساحات والمساحات الأمنية الهشة، تبرز الحاجة إلى قناة تواصل أمنية ثلاثية تضم بغداد وأنقرة وأربيل، تعمل على تنظيم إدارة هذا الملف بعيداً عن ردود الفعل الآنية والمنفعلة، هذه القناة يمكن أن تركز على تبادل المعلومات

الاستخبارية وتنسيق التقديرات الأمنية وتنظيم أي تحركات ميدانية محتملة ضمن سقوف متفق عليها، حيث وجود هذا الإطار سيضمن ويساهم في تقليل احتمالات سوء التقدير الامني، ويمنح العراق دوراً مركزياً في إدارة التفاعل بين الطرفين، بدلاً من الاكتفاء بموقع المتلقي أو المتأثر لاسيما في ظل الفعل العسكري التركي الفردي، كما يحد من احتمالات التصعيد غير المنسق الذي قد ينعكس سلباً على الاستقرار المحلي.

7. تحصين الموقف العراقي إقليمياً، إذ يحتاج العراق، بالتوازي مع المعالجة الداخلية، إلى إدارة هذا الملف ضمن سياق إقليمي ودولي أوسع. فعرض المقاربة العراقية على الشركاء الإقليميين والدوليين يساهم في توضيح طبيعة التحديات التي تواجهها الدولة، ويعزز صورة العراق كفاعل يسعى إلى معالجة ملفاته الأمنية ضمن رؤية سيادية متكاملة. هذا التحصين يقلل من الضغوط السياسية، ويحد من محاولات تصوير الساحة العراقية كمنطقة فراغ أو تقصير، كما يمنح بغداد هامشاً أوسع للمناورة في علاقاتها مع تركيا وبقية الأطراف المعنية.

رابعاً: لماذا لم تعد قضية حزب العمال الكردستاني قضية هامشية في الأمن القومي العراقي؟

1. **لأن الحزب أصبح فاعلاً داخل المجال السيادي العراقي وبقوة:** اذ لم يعد وجود حزب العمال مقتصراً على جيوب جبلية معزولة، بقدر ما تحول إلى حضور مستقر في مناطق محددة، يمتلك فيها علاقات محلية، وقدرة على الحركة، وتأثيراً على أنماط الأمن والمعيشة. هذا التحول جعله عاملاً داخلياً في معادلة السيطرة على الأرض، وهو ما يضعه تلقائياً ضمن نطاق الاهتمام السيادي العراقي لا ضمن هامش النزاعات الخارجية كما حصل طوال الفترات السابقة.
2. **لأن وجوده اصبح يبرر التداخلات العسكرية والأمنية شبه المزمنة والدائمة:** أصبح ملف حزب العمال أحد المبررات الثابتة للتدخل العسكري التركي داخل الأراضي العراقية. ومع تراكم هذا النمط، اصبح هذا الملف في صلب أولويات وملفات الامن القومي العراقي التي تحتاج إلى الحسم.
3. **لأن الحزب يربط شمال العراق بصراعات إقليمية أوسع:** تحول حزب العمال إلى جزء من شبكة إقليمية تمتد بين العراق وسوريا وتركيا، مع تداخل مصالح دولية وإقليمية في هذه الشبكة. هذا الارتباط جعل شمال العراق حلقة في صراع عابر للحدود وهو تحول يضر ويمس الأمن القومي العراقي بشكل مباشر.

4. **لأن استمرار الملف يضعف احتكار الدولة للسلاح والقرار الأمني:** وجود تنظيم مسلح غير خاضع للدولة العراقية وغير عراقي يتمتع بهامش حركة وتأثير، يضعف مبدأ احتكار الدولة لاستخدام القوة، حتى لو كان هذا الوجود محصوراً جغرافياً. ومع الزمن، يتحول هذا الاستثناء إلى نمط، ما يقوض أسس بناء الدولة ويخلق مناطق رمادية في النظام الأمني الوطني العراقي.
5. **لأن الحزب يتفاعل مع هشاشة المجتمعات الحدودية**: في ظل ضعف التنمية، وغياب الخدمات، وتراجع الثقة بالدولة في بعض المناطق الحدودية، استطاع الحزب أن ينسج علاقات اجتماعية ووظيفية مع بعض المجتمعات المحلية. هذا التفاعل يهدد الأمن العسكري ويطال الأمن الاجتماعي ويجعل معالجة الملف أكثر تعقيداً وتأثيراً على الاستقرار الداخلي.
6. **لأن الملف بات يؤثر على علاقات العراق الإقليمية والدولية:** طريقة تعامل العراق مع حزب العمال أصبحت معياراً تُقاس به قدرته على ضبط أراضيه، وإدارة التزاماته الأمنية، والتوازن بين الشركاء الإقليميين، واصبح واضحاً أن الخلل في إدارة هذا الملف ينعكس مباشرة على علاقاته مع تركيا، ومع أطراف دولية تراقب استقرار الحدود ومسارات الصراع الإقليمي.

7. **لأن تجاهل الملف يفتح الباب أمام سيناريوهات أخطر مستقبلاً:** التحولات الجارية في سوريا، وإعادة توزيع مراكز القوة هناك فضلاً عن تحولات مرحلة ما بعد طوفان الأقصى وإعادة رسم دور الفواعل الكبرى في المنطقة مثل ايران، وخلق احتمالات واقعية لانتقال ثقل حزب العمال نحو العراق، عدم التعامل المبكر مع هذا الاحتمال يعني مواجهة أزمة أكبر لاحقاً بكلفة سيادية وأمنية أعلى وفي توقيت أقل ملاءمة للعراق.

خامساً: استنتاجات وتوصيات وتوصيفات سياساتية

في ضوء كل ما طرح أعلاه، نعتقد أنه من الضروري رسم مسار واضح للعمل فيما يخص هذا الملف الشائك والمرتبط بالأمن القومي، على وفق المنهجية الآتية:

1. **الخطوة الأولى في التعامل مع ملف حزب العمال الكردستاني** تتمثل في إعادة تعريفه داخل منظومة الأمن القومي العراقي باعتباره تحدياً سيادياً داخلياً يمس قدرة الدولة على ضبط مجالها الجغرافي واحتكارها لاستخدام القوة. يتطلب هذا التحول إدراج الملف ضمن أولويات مجلس الأمن الوطني، وربطه بتقديرات التهديد طويلة الأمد، وليس بإدارة الأزمات الظرفية. فطالما ظل الحزب مصنفاً كتهديد ثانوي، ستبقى أدوات الدولة مجزأة، وستستمر المقاربة القائمة على ردود الفعل، ما يمنح التنظيم هامش حركة

واستدامة أكبر داخل الجغرافيا العراقية. بمعنى أدق، لم يعد من الممكن التعامل مع حزب العمال الكردستاني على أنه تهديد خارجي أو ملف أمني طارئ مرتبط بعلاقات العراق مع تركيا فقط، بقدر ما بات يمثل نموذجاً مركباً لتهديد غير دولتي عابر للحدود، يتقاطع بشكل مباشر مع ركائز الأمن القومي العراقي بعد عام 2003. فالأمن القومي العراقي في سياقه المعاصر لا يقتصر على حماية الحدود أو مواجهة التهديدات العسكرية التقليدية، وإنما يتأسس على حماية السيادة، وضبط المجال الجغرافي، ومنع تشكّل سلطات موازية قادرة على إدارة العنف أو الاقتصاد أو المجتمع خارج إطار الدولة. هذا الطرح يقودنا إلى نقطة أساسية: هناك حاجة واضحة لإعادة تعريف أولويات الأمن القومي العراقي، خصوصاً في مرحلة ما بعد الانتصار على تنظيم داعش الإرهابي. ضمن هذا السياق، ستتحول أولويات النظر لحزب العمال الكردستاني من كونه ملفاً ثانوياً على هامش الجغرافيا العراقية إلى ملف أساسي بدأ يحمل العراق أعباء كبيرة لا يمكن إهمالها بعد الآن، كونه نابعاً من تهديد بنيوي يمس قدرة الدولة العراقية على فرض احتكارها لاستخدام القوة وتنظيم المجال العام، ويضعف موقعها التفاوضي مع محيطها الإقليمي، ويفتح المجال أمام تدخلات خارجية مبررة أمنياً بحسب القناعة التركية.

2. رغم أن العراق واجه خلال العقدين الماضيين تهديدات أكثر عنفاً ودموية، وعلى رأسها تنظيم داعش، إلا أن حزب العمال الكردستاني يمثل نمطاً مختلفاً من التهديد، أكثر هدوءاً وصمتاً وطول أمداً. بينما شكل تنظيم داعش تهديداً وجودياً مباشراً قابلاً للتوصيف والاحتواء عبر تحالفات عسكرية واضحة، يعمل حزب العمال ضمن نموذج التآكل البطيء، مستفيداً من الجغرافيا الوعرة، والحدود المفتوحة، والتعقيد الاجتماعي والسياسي في شمال العراق. أخطر ما في هذا المسار أن الحزب لا يقدم نفسه عدواً مباشراً للدولة العراقية، بقدر ما يتحرك ضمن خطاب مزدوج يسمح له بالتموضع داخل المجتمعات المحلية وبناء شبكات اقتصادية وأمنية واجتماعية، دون الدخول في مواجهة شاملة مع الدولة العراقية. هذا النمط يجعل خطره أقل وضوحاً، لكنه أكثر قابلية للتحول إلى واقع دائم يصعب تفكيكه لاحقاً، وهذا ما يحدث في سنجار مثلاً في الوقت الحالي.
3. تعامل العراق مع حزب العمال لا يمكن أن ينجح إذا ظل محصوراً في استهداف تركيا منفردة للوجود العسكري أو القيادي للحزب فقط، لأن جوهر التهديد يتمثل في البيئة الاجتماعية والاقتصادية العراقية التي سمحت له بالترسخ. هذه التعقيدات تتطلب معالجة فعّالة عبر سياسة مزدوجة تقوم على تقليص قدرة الحزب على التغلغل داخل المجتمعات المحلية العراقية، مقابل تعزيز حضور الدولة،

لأنها الفاعل الوحيد القادر على توفير الأمن والخدمات والفرص الاقتصادية.

4. التعامل العراقي مع تركيا في هذا الملف يجب أن ينتقل من مرحلة الاحتجاج على الانتهاكات إلى مرحلة إدارة المصالح الشاملة للأمن القومي العراقي. فتركيا تتحرك انطلاقاً من تصورها لأمنها القومي، بينما يفتقر العراق حتى الآن إلى آلية تفرض على تركيا اشتراطات السيادة والجغرافيا التي تشمل عدم انتهاك السيادة. لهذا، نعتقد أن الحل يتمثل في بناء إطار تنسيق أمني–سياسي مشروط، يربط أي تحرك تركي داخل الأراضي العراقية بموافقة العراق، مقابل التزام عراقي بخطوات ملموسة لتقليص نفوذ الحزب أمام تركيا.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org